



PROVISIONAL

A/34/PV.73

21 November 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محاضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والسبعين

المعقودة بالمتر في نيويورك

يوم الاثنين ، ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، الساعة ٠٠ / ١٥

( جمهورية تنزانيا المتحدة )	السيد سليم	: الرئيس
( اليمن )	السيد الحداد ( نائب الرئيس )	: ثم

- مسألة قبري [ ٢١ ] ( تابع ) :

( أ ) تقرير الأمين العام

( ب ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

( ج ) مشروع قرار

يتضمن هذا المحاضر نصوص الكلمات الملتاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملتاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على

نسخة واحدة من المحاضر .

79-72632/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠مواصلة نظر البند ٢١ من جدول الأعمالمسألة قبرص

- ( أ ) تقرير الأمين العام (A/34/620 و Conn.1)؛  
 ( ب ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/34/690) ؛  
 ( ج ) مشروع قرار (A/34/L.40) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أعلن ان الدول التالية قد أصبحت مشتركة في تقديم مشروع القرار A/34/L.40 : بنن ، الرأس الأخضر ، الكونغو ، كوستاريكا ، غينيا الاستوائية ، غرينادا ، غينيا - بيساو ، كينيا ، ليسوتو ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، بنما ، سان توماس وبرينسيبي ، سوازيلند ، وزامبيا .

السيد ريوس (بنما) (الكلمة بالاسبانية) : بعرض مرة أخرى على الجمعية العامة بند لبحث مسألة قديمة تتعلق بالموقف في قبرص ، دون أن نرى في الأفق موقفاً أو حلاً يسمح لهذا البلد باستعادة سيادته وسلامته الإقليمية ، والتوصل الى التفهم والوثام بين الطائفتين القبرصيتين اليونانية والتركية . وان أبدأ هذا البيان ، فانه يتعين عليّ أن أعرب عن امتناننا الخالص للأمين العام السيد كورت فالد هايم على كافة الجهود التي يبذلها . لقد كرس نفسه باستخدام كافة الوسائل التي وفرها له الميثاق ، وبموجب المهمة الواضحة التي أنيطت به من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن . ان الضدوب السامي للمجتمع الدولي قد اضطلع بمهمته في عبور دؤوب واستطاع عن طريق المساعي الحميدة مع الأطراف المعنية أن يياشر مهمته . ان الوثائق الرسمية للأمم المتحدة ، انما هي دليل قاطع على هذا الجهد . ان النتيجة المرضية التي تم السعي اليها بعناية تامة لم يمكن التوصل اليها بنجاح ، ذلك لأننا كنا نرى دائماً ان المفاوضات تفتقر الى هذا العنصر الهام ألا وهو الرغبة السياسية التي تسمح بالتوصل الى الاتفاقات التي يمكنها أن تضع نهاية لهذه الأزمنة التي استغرقت وقتاً طويلاً .

ان قبرص عضو في الامم المتحدة منذ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠ وهي جزء لا يتجزأ من مجموعة دول عدم الانحياز ، وقد احتلت قبرص عسكريا من قبل تركيا منذ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ وذلك بانتهاك صريح للفقرة "٤" من المادة "٢" من ميثاق الامم المتحدة التي تقضي بأن :

"يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة " .

وفي هذا السياق ذاته ، وفي هذا المسعى ليجاد حل يسمح لها الاضطلاع بمهمتها للتوصل الى تسوية فان المجلس أنشأ قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في ٤ اذار/مارس ١٩٦٤ . ان الملايين الكثيرة قد قدمت لقوة الطوارئ هذه ، ورغم ذلك فلا يزال النزاع حيا ومليئا بالخطر . فالى متى يظل الافتقار الى هذه الرغبة السياسية التي تحدثت عنها لتوى ؟ الى متى ان ين تعين اتفاق المزيد من رؤوس الأموال على هذه القوة ؟ أموال يمكن لـ ٤ في المائة من سكان الجزيرة أن يستفيدوا منها في ظروف السلم والانسجام . ان هناك طابعا آخر خطيرا للمشكلة ، وهو يشير قلق العالم أجمع ويحتم التوصل الى حل عادل وأعني به مشكلة النازحين واللاجئين ان هؤلاء الرجال والنساء والأطفال الذين نزحوا عن أراضيهم وتركو ممتلكاتهم وديارهم امام القوات المسلحة وأمام مخوف ، لهم الحق في أن يستعيدوا اموالهم وحقوقهم في العيش بسلام على أساس احترام الحقوق الاساسية للانسان .

ان تقرير الامين العام المعروض علينا في هذه الجمعية ليس تقريرا يسلح لنا بالتفاؤل ، ان الآفاق التي ورد وصفها لا تسمح لنا بهذا التفاؤل على الاطلاق ، وهذا ما يبرز عند قراءة هذا التقرير خاصة في الفقرة ١٩ . وخلال هذه الصفحات نستطيع أن نرى ان قوات الاحتلال لا تنتوى انهاء هذا الاحتلال ، بل يبذروا انه مع مرور السنين والوقت ومع زيادة القوات فوق هذه الارض الاجنبية ، فانه سوف يتعين قبول الامر الواقع . وازاء هذه الصورة التي يمكننا أن نراها بوضوح ، فان المجتمع الدولي يتعين عليه ان يضاعف الجهد ، وذلك للذود عن المبادئ الواردة في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) هذا القرار الذي يؤكد دون ما لبس :

” ان أية محاولة تستهدف اضعاف الوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية لبلد من

البلدان يتنافيان مع مقاصد واهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ” . ( Resolution 1514

• ((XV), para 6

واقتناها بهذه الحقيقة الواضحة ، فقد تبيننا في ١٩٧٨ مشروعاً أصبح هو القرار ٣٣ / ١٥ ،

ومع ذلك فقد تم تأجيل هذا القرار دون مبرر .

واليوم فاننا أحد المتبنين لمشروع القرار (A/34/L.40) ، الذي - ضمن أمور أخرى - يشجب استمرار وجود القوات المسلحة الأجنبية والأشخاص العسكريين الأجانب على اقليم جمهورية قبرص . وهو كذلك يشجب كل عمل من جانب واحد يغير الطابع السكاني لهذا البلد .

اننا نتبنى مشروع القرار هذا الذي ينص الجزء الخاص بمنطوقه على أن الجمعية العامة ستبادر من بين أمور أخرى ، أولا الى تكرار تأييدها الكامل لسيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامة اراضيها ووحدتها وعدم انحيازها ، ثانيا ، الى التعبير عن مساندها للاتفاق من عشر نقاط المؤرخ في ١٩ ايار / مايو ١٩٧٩ والذي عقد برعاية الأمين العام . وثالثا ، الى تأكيد حق جمهورية قبرص وشعبها في السيادة الكاملة والفعلية وفي السيطرة على كافة اراضي قبرص وعلى موارد اقليمها الطبيعية وغيرها من الموارد . ورابعا ، الى المطالبة بالتنفيذ الفوري والفعلي لقرار الجمعية العامة ٣٢١٢ ( د - ٢٩ ) الذي أقرته الجمعية العامة بالاجماع والذي تبناه مجلس الأمن بقراره ٣٦٥ ( ١٩٧٤ ) بتاريخ ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ . وخامسا ، الى المطالبة بالانسحاب الفوري للقوات الأجنبية المسلحة والوجود العسكري الأجنبي من جمهورية قبرص ، وسادسا ، الى المناشدة لاحترام حقوق الانسان بالنسبة لكافة القبارصة واتخاذ اجراءات عاجلة من أجل عودة اللاجئين سريعا الى ديارهم بأمان . وسابعا ، مناقشة الأطراف المعنية الامتناع عن أي عمل من جانب واحد قد يسيء الى احتمالات حل عادل ودائم لمشكلة قبرص .

ومشروع القرار هذا انما يكرر فقط المطالب المعبر عنها منذ زمن طويل والتي سبق ان قبلها بالفعل المجتمع الدولي . ونحن نأمل ان في هذه الحالة ، كما حدث في السنوات الماضية - سيتخذ قرار بالتأييد بأغلبية ساحقة \* .

السيد ماثياس (البرتغال) (الكلمة بالانكليزية) : ان الأوضاع الراهنة في قبرص تحظى باهتمام بالغ من قبل حكومتي . انها لا تمنع فقط شعب الجزيرة من الحياة الطبيعية والسلمية ، ولكنها تضيق من امكانيات الرفاهية وتشير الشعور بالمرارة في العلاقات مع دول أخرى في المنطقة . وبالتالي ، فانها تخلق حالة قد تنطوي على خطر على السلم والأمن . وفي العام الماضي

\* تولى السيد الحداد (اليمن) نائب الرئيس ، رئاسة اللجنة .

ومنذ ان اجتمعنا هنا لمعالجة هذا الموضوع ، جرى نشاط دبلوماسي مكثف بحثا عن تسوية لمسألة قبرص . لقد بذل الأمين العام ، بمهارة ملحوظة وبصبر ، جهودا لا تكل أدت الى تحقيق تقدم كبير . لذلك فانه كان مما يثير الشعور بالاحباط توقف المفاوضات بين الطرفين ، تلك المفاوضات التي رحب بها وفدى بحرارة .

ولكننا نعتقد ان اتفاق نيقوسيا المكون من عشر نقاط يوفر اطارا عاما مناسباً للوصول الى تسوية عادلة ودائمة لمسألة قبرص . ان قوات الامم المتحدة لصيانة السلم الموجودة في الجزيرة قد تمكنت من الابقاء على حالة الهدوء ، مما ساعد على خلق جو ملائم للتفاوض .

ويبدو ان الشروط الأساسية لاستئناف المباحثات بين الطرفين قائمة . ولقد أصبح واجبا الآن على الطرفين المعنيين ابداء الارادة السياسية للتغلب على الخلافات التي تفصل ما بينهما . ان شعب قبرص يستحق ان يعيش في وئام وأن يتطلع الى المستقبل بثقة .

ويحدونا الأمل في انه سوف يعترف بجهود المجتمع الدولي وأن تعترف الأطراف المعنية بالطابع المؤقت لقوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وأن يتم خلق الظروف التي تسمح بانسحاب هذه القوات ، انه عن طريق المفاوضات المباشرة فقط بين الطرفين المعنيين ، والتي تؤدي الى تسوية شاملة ومقبولة للطرفين ، قائمة على احترام المصالح المشروعة لكليهما ، يمكن ان يتحقق السلام في قبرص .

انه ما من طرف آخر ، غير الطرفين المعنيين ، بوسعهم ان يوفر الحل الحقيقي لهذه المشكلة ويجب ألا تعالج أكثر من ذلك الفرص والوسائل المؤدية الى تحقيق مثل هذا الحل .

لذا فاننا نناشد بقوة الطرفين القبرصيين ان تستأنفا مفاوضاتهما وأن تبذلا جهودا جادة لتسوية خلافاتهما . لقد أعلن الأمين العام في تقريره الواضح الذي يتضمن معلومات مفيدة :

" انه لا يوجد أسلوب بديل يحل محل المفاوضات المحددة والفعالة اذا اريد

التوصل الى تسوية عادلة ودائمة ومقبولة للطرفين لمعالجة مسألة قبرص " . (A/34/620, para.)

(33)

السيد سادا ( نيجيريا ) (الكلمة بالانكليزية) : مرة أخرى — كما لو كنا نمارس

لقوسا معهودة — تنظر الجمعية العامة الآن في مسألة قبرص ، وقد أضافت مناقشة هذا العام الى

شعور وفدى حدة هذه المسألة ، ليس فقط لأن الأوضاع في قبرص - وهي بلد تقيم نيجيريا معه علاقات وثيقة - قد تدهورت ، ولكن أيضا لأن الفشل الذي نأسف له في إقامة مزيد من النجاح على دعائم التسوية العادلة وفقا لاتفاق ١٩ ايار/مايو ١٩٧٩ المتضمن عشر نقاط قد نكسر .

ان أحد المظاهر المقلقة في الدراسة السابقة لهذا البند من بنود جدول الأعمال ، هو عدم تنفيذ العديد من قرارات ومقررات مجلس الأمن والجمعية العامة . ان تلك القرارات قد أعادت التأكيد على تأييد الأمم المتحدة لسيادة واستقلال ووحدة اراضي وعدم انحياز قبرص . كما انه نصت على عدم التدخل من قبل المصالح الأجنبية وغيرها في الشؤون الداخلية لقبرص . وفي رأى وفدى ان تلك المقررات كانت سليمة .

ان الجمعية العامة ، في قرارها رقم ٣٣ / ١٥ المعتمد في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ضمن أمور أخرى ، قد حولت الأمين العام - كما فعلت في قرارات سابقة - بأن يبذل مساعيه الحميدة لاستمرار المفاوضات بين الطائفتين . وقد اطلع وفدى باهتمام بالغ على تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (A/34/620) ، ونحن نشيد بالأمين العام نفسه وبمعاونه لجهودهم التي تستحق الاعجاب .

كما تلت من قبل ، فان نيجيريا ، مثل العديد من البلدان الأخرى ، رأت في اتفاق القمة المتضمن لعشر نقاط والذي تم التوصل اليه في ١٩ أيار/مايو في نيقوسيا ، بارقة أمل مشجعة . والنسبة لنا ، فقد شكل الخطوة الأولى التي طالما انتظرناها على طريق صعب هو طريق الحل السلمي والعدل والدائم لهذا المأزق الذي تعذبت منه قبرص لمدة طويلة . وقد أوضحت أنباء المباحثات بين الطائفتين أنها قد توقفت ، ولقد أثار هذا قلق وفد بلادى . وبالرغم من هذه النكسة ، فان وفد بلادى يناشد من جديد الطائفتين أن تستأنفا مباحثاتهما وأن تلتزما بالأولويات المحددة في اتفاق ١٩ أيار/مايو .

وبسبب آثارها على السلم الدولي ، فقد حازت مسألة قبرص على اهتمام كبير في المحافل الدولية خلال الأشهر القليلة الماضية . وأود أن أقتصر في حديثي فقط على النتائج السلبية استخلصها مؤتمر القمة في لوساكا لرؤساء دول وحكومات الكومنولث ومؤتمر قمة هافانا لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز .

ان مؤتمر القمة لدول الكومنولث ، من بين ما قاله ، لاحظ بارتياح وأيد الاتفاق بين كبريانو وديكتاتش الذي أبرم في عام ١٩٧٩ تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة ، ولكنه أعرب عن قلقه البالغ لعدم التوصل الى حل عادل ودائم لمشكلة قبرص ، وأبدى أسفه لعدم التقدم في المباحثات بين الطائفتين وأعرب عن أمله في أن هذه المباحثات سوف تستأنف في أقرب فرصة ممكنة للتوصل الى حل عادل ودائم على أساس قرارات الأمم المتحدة المرتبطة بمسألة قبرص ومقتضى اتفاق ١٩ أيار/مايو . وبعد دراسة مسألة قبرص ، فان مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز الذي انعقد في هافانا ، لم يعد فقط تأكيد تضامنه مع حكومة وشعب جمهورية قبرص ، وهي إحدى الدول المؤسسة لحركة عدم الانحياز ، بل طالب بالتنفيذ الفوري لقرار الأمم المتحدة ٣٢١٢ ( د - ٢٩ ) الذي اعتمدته الجمعية العامة بالاجماع وأيده مجلس الأمن في قراره ٣٦٥ لعام ١٩٧٤ .

وانني أعاود تأكيد قناعة نيجيريا بأن المقررات والقرارات المختلفة الصادرة عن الأمم المتحدة وكذلك عن مؤتمري أمم الكومنولث وبلدان عدم الانحياز توفر أساسا لتسوية عادلة . ومن دواعي الأسف البالغ والقلق الخطير أن هذه المقررات لم تنفذ بعد . وبعد أن عشنا تجربة مريعة للحرب المدنية التي عرضت للخطر وحدة الأراضي والروح الوطنية والاجتماعية لبلادنا ، فاننا نقدر العذاب



التي عانتها قبرص ، خاصة منذ عام ١٩٧٤ ، ونطالب بوضع حد لهذه الآزمة . ونناشد مرة أخرى كافة الدول أن تحترم بصورة صارمة سيادة واستقلال ووحدة أراضي قبرص وعدم انحيازها . كما نناشد بوقف أى تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية ونطالب بالانسحاب الفوري وفير المشروط للقوات المسلحة الأجنبية ولأى وجود عسكري آخر من جمهورية قبرص . ولا يزال وفد بلادى على يقين بأنه فقط عن طريق تنفيذ هذه المبادئ سوف نستطيع ان نلعب دورا حاسما في ضمان عودة السلم والعدالة لقبرص المحاصرة .

السيد فضلي (اليمن الديمقراطية) : تتفق أغلبية الدول ، أعضاء هذه المنظمة ، على أن حل مسألة قبرص لا يمكن أن تتم الا عبر المفاوضات . وتتفق أيضا هذه الدول نفسها على أن الأمم المتحدة يمكن لها أن تلعب دور الوسيط الأساسي في التقريب بين وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة عبر المفاوضات وتحت اشرافها .

ولكن ، ولتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ الصادر عن الدورة التاسعة والعشرين وقرار مجلس الأمن ٣٦٥ لعام ١٩٧٤ ، لابد من تحقيق التالي :-

- احترام سلامة واستقلال ووحدة أراضي قبرص .
- انسحاب القوات العسكرية الأجنبية .
- ضمان عدم التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص .

لقد رحب المجتمع الدولي بالاتفاق الذى تم بين الرئيس القبرصي ورئيس الجالية القبرصية التركية في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ ، وكانت النقاط العشر التي حددتها الاتفاقية ماثرا ذلك الترحيب . وعلينا هنا أن ندمع تطبيق مواد هذا الاتفاق وندعو الأطراف المعنية أن تبدأ بالتنفيذ . اننا مع أولئك الداعين الى ضمان استقلالية قبرص من أى نفوذ أجنبي . أى لابد من التأكيد على بقاء قبرص دولة فيرمنازة . لقد أكد على هذه المطالب ، البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة السادس لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز الذي عقد في هافانا في أيلول/سبتمبر من هذا العام . اننا نرحب ، أيضا ، بدعوة تجريد قبرص تجريدا كاملا من السلاح .

ان اليمن الديمقراطية تضم صوتها مع بقية الدول في مناشدتها للقوات الأجنبية في الابقاء على معالم قبرص ، والتوقف عن احداث التغييرات الضارة بها ، من أجل الحفاظ على تراثها

وشروطها الطبيعية . كما نرى في تواجدهما اعاقا لاحتلال السلام الدائم في قبرص . واعاقا لانجاح المفاوضات بين الجاليتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية .

اننا ان نتوجه بالشكر والتقدير للسكرتير العام للأمم المتحدة لدوره النشط والمخلص في احتلال السلام في قبرص ، فاننا نأمل في استمرار بذل مساعيه لتنفيذ النقاط العشر .

نود أن يضم اسم اليمن الديمقراطية الى أسماء الدول المقدمة لمشروع القرار A/34/L.40 .

السيد راد بيكس (فرينادا) (الكلمة بالانكليزية) : لاتزال أمام الجمعية العامة مرة

أخرى هذا العام مسألة قبرص ، وهي عضو في الأمم المتحدة . وان قبرص ، مثل فرينادا ، عضو في حركة عدم الانحياز وأمة جزرية . وعلى هذا ، فقد لاحظت حكومة بلادي بحلق بالغ الغزو المسلح والاحتلال العسكري المستمر لهذا البلد ذي السيادة ، ويعتبر هذا انتهاكا لميثاق هذه الهيئة ، أقدمت عليه دولة عضو في المنظمة .

ان الحكومة الثورية لشعب فرينادا تفتنم هذه المناسبة لكي تعرب عن تأييدها وتضامنها مع حكومة وشعب جمهورية قبرص للزود عن سيادتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية . ونحن نطلب التطبيق الحاسم للقرارين ٣٢١٢ للجمعية العامة و ٣٦٥ لمجلس الأمن نظراً لأنه من وجهة نظرنا وفد بلادى وكذلك وجهة نظر المجتمع الدولي فان هذين القرارين هما أساس الحل الدائم والعدل لهذه المسألة .

وقد شجعنا المناقشات الايجابية التي تمت في نيقوسيا في شهر أيار/مايو ١٩٧٩ بين رئيس الجمهورية السيد كبريانو وبين زعيم القبارصة الأتراك السيد دنكناش . وقد لاحظنا أن هذه الاتصالات الايجابية أسفرت عن اتفاق ندى عشر نقاط ، اعتبرناها مساعدة . وبعد أن قرأنا تقرير الأمين العام ، فقد لاحظنا الموقف الصارم الذى يتخذه أحد الأطراف في هذه الأزمة ، ونحن نأسف لهذا الموقف غير المرين الذى أدى الى عدم التقدم في حل هذا الموضوع الذى يهدد السلم والأمن الدوليين .

ان التدخل كما رأينا في قبرص ، يمثل درساً للدول الجزرية الصغيرة . ان هذه العمليات تبدأ في العادة بافعال صارخة أو خافية تهدف الى زعزعة الحكومة بشكل يمهد الطريق الى عدوان مسلح لاحق تشنه العناصر الرجعية من الداخل بتأييد حلفائها في الخارج . ونحن مقتنعون بأن العدوان الصريح أو الخفي ضد سيادة دولة من الدول يجب أن يوضع في عداد الجرائم الدولية . ونحن نرفض أن التغييرات الديمغرافية في جمهورية قبرص ، التي تمت بالعدوان المسلح ، يمكن أن تؤدى الى سلام دائم وعادل لشعب هذه الأمة . ان طريق السلام الوحيد يمكن أن يتحقق من خلال الحوار دون شرط مسبق . وعلى هذا فنحن نستحث الأطراف على العودة الى الحوار . كما اننا نتناظر أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز باستئناف مساعيها الحميدة كلما تطلب موضوع شعب قبرص ذلك .

ان اقتراح رئيس قبرص من أجل نزع السلاح الكامل في قبرص ، قد لقي ترعيباً لانه خطوة بناءة ، وهو دليل ايجابي على حسن النية والرفية الملحة لحكومة قبرص في التوصل الى حل للمشكلة . ونحن نشعر بأن اقتراح وزير خارجية قبرص بتشكيل لجنة معنية بقبرص ، انما يشكل في رأينا خطوة ايجابية تستحق تأييدنا .

ان أولئك الذين يتمسكون بمواقف صارمة فيما يتعلق بمسألة قبرص ، هم في رأينا لا يدركون تماما الاضرار الانسانية والأحزان الحقيقية التي يعمانيها شعب قبرص . ان الكثيرين من هذا الشعب قد حرموا بالقوة المسلحة من ديارهم ومن وسيلة العيش ، وذلك بسبب طموحات العدو ان الخارجي . ان اقامة هاتين الطائفتين وحدة اقتصادية سليمة ، تعتبر أمرا يدعو الى التساؤل . ونحن نناشد طرفي النزاع أن يقضيا على جدار التشكك والخوف وأن يعملوا في احترام متبادل وتعاون . ان السلام له ثمن ، وذلك الثمن هو اعادة المفاوضات بين الطرفين . اننا نهنيء حكومة قبرص على جهودها من أجل السلم والاستقرار في قبرص .

السيد مينا (كينيا) (الكلمة بالانكليزية) : مصروض على الجمعية العامة الآن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/34/620 بتاريخ ٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ الذي قدم بمقتضى قرار الجمعية العامة ٣٣ / ١٥ في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ بشأن مسألة قبرص . ويود وفد بلادي أن يعرب له عن شكرنا للجهود التي بذلها في السعي لايجاد حل لمشكلة قبرص خلال العام الماضي .

ونلاحظ بتقدير أن الأمين العام قد استمر في بذل مساعيه الحميدة من أجل التفاوض بين ممثلي الطائفتين القبرصيتين وذلك في اطار مهمة بذل المساعي الحميدة التي وكلها اليه مجلس الأمن بمقتضى قراره ٣٦٧ (١٩٧٥) ومؤخرا بمقتضى القرار ٤٥١ (١٩٧٩) الصادر في ١٥ حزيران /يونيه ١٩٧٩ ، ونلاحظ أيضا أنه لأسباب عديدة ، قد توقفت المباحثات على أن تستأنف في تاريخ لاحق سوف يعلن عنه . وانتظارا لذلك ، فان الأمين العام ومعاونيه قد أجروا عدة مشاورات ، ولكن لم يتم الاتفاق على تاريخ لاستئناف المباحثات . وبالتالي ، فان وفد بلادي يود أن ينتهز هذه الفرصة لبحث الأطراف المعنية بالمباحثات والمشاورات على بذل جميع الجهود اللازمة لاستئنافها دون أي تباطؤ . اننا نعتقد أنه فقل عن طريق عملية المفاوضات والمباحثات ، يمكن التوصل الى تسوية عادلة ودايمة لمشكلة قبرص تقوم على أساس المصالح المشروعة للطائفتين .

ورغم أن وفد بلادي يؤيد أهداف المفاوضات والمباحثات بين الطائفتين فيما يتعلق بمسألة قبرص ، الا أننا نشعر بأن الوقت الذي استغرق لتسوية هذه المسألة طويل دون داع بسبب تدخل قوى خارجية في الموقف . اننا على علم بالمعاناة والمحنة التي مرت بها قبرص بعد أحداث مأساوية

في سنة ١٩٧٤ ، حيث انتهكت سيادتها ووحدة أراضيها من قبل دولة أجنبية ، وان آثارهما هذا الانتهاك مازالت قائمة حتى الآن . وقد استمرت هذه الدولة الأجنبية في تحدى قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي طالبت بانسحاب جميع القوات الأجنبية من أراضي قبرص . ان الاحتلال العسكري التركي مازال قائما في أراضي قبرص بفرض تعطيل جميع جهود الأمم المتحدة لتطبيق الأوضاع في قبرص . ان تلك الدولة قد استمرت في التشجيع على الانشقاق بين الطائفتين بدفع احداهما الى احباط جهود التوفيق . ان هذه المناورات والأعمال المباشرة التي قامت بها تركيا ، أدت الى أوضاع خطيرة للغاية في المنطقة . اننا نناشد تركيا أن تكف عن ممارسة سياسة الاحتلال وأنشطتها ، وذلك لتمهيد الطريق لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بجمهورية قبرص .

وبعد أن قلت ذلك ، أرجو أن تسمحوا لي بتلخيص وجهة نظر وفد بلادى فيما يتعلق بهذه المشكلة . ان وفد بلادى يؤيد أن يؤكد كينيا لقرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) الصادر في سنة ١٩٧٤ ، وقرار مجلس الأمن ٣٦٥ لعام ١٩٧٤ ، وكذلك القرار ٤٥١ لعام ١٩٧٩ الذى طالب جميع الدول باحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي وعدم انحياز جمهورية قبرص . اننا نعتقد انه يمكن الوفاء بالكامل بمصالح الطائفتين في قبرص في اطار المصالح الأعرى لدولة قبرص الموحدة . وعلى هذا الأساس ، فان كينيا تؤيد بحرارة الأمين العام الذى يضطلع بجهود فعالة لضمان تنفيذ هذه القرارات ولتسهيل اجراء المباحثات بين الطائفتين . اننا نعتقد أنه في أوضاع كذلك السائدة في قبرص ، فان الالتزام بالنظام في المفاوضات سوف يوفر الحل الدائم لهذه المشكلة .

نحن على علم بالمشاكل الانسانية التي تسببت فيها أحداث عام ١٩٧٤ . ولحل هذه المشاكل فنحن نناشد بقوة الطائفتين القبرصيتين والمجتمع الدولي معالجتها عن طريق تقديم المعونة الانسانية لمن يحتاجونها ، مع المساهمة الأمينة بجميع الطرق الممكنة في الجهود الرامية الى ايجاد تسوية عادلة ودائمة للمشكلة .

ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يقدم معونة انسانية للنازحين بينما تستمر الجهود لتمكينهم من العودة الى ديارهم وممتلكاتهم .

وأخيرا ، أرجو أن تسمح لي باختتام بياني مكررا أن كينيا تعتبر قبرص كبلد واحد ولا تعترف بلادى بما يسمى دولة قبرص التركية الموحدة . نحن نرفض أى ولاء قائم على العرق والتمييز أو اعتبارات تعتبر كأساس لانشاء دول في القرن العشرين . ان قبول هذه الفكرة يؤيد من يدعمون العنصريين والفصل العنصرى هؤلاء الذين ندينهم بانتظام في هذا المحفل . اننا نؤيد جميع الجهود الرامية الى الوفاق في قبرص والى اعادة الأحوال الى حالتها الطبيعية في دولة قبرص . ولذلك سوف نصوت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.10.

السيد نايق (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أقول بادئ ذي بدء

ان موقف باكستان فيما يتعلق بمسألة قبرص يقوم على أساس الاحترام الصارم لاستقلال ، وسيادة ، ووحدة أراضي وعدم انحياز قبرص . كما اننا مقتنعون تماما بأن سلم دائم يمكن أن يعود الى هذه الجزيرة ، لكن فقط عن طريق تسوية نضمن الحقوق الأساسية المشروعة للطائفتين القبرصيتين داخل دولة مستقلة ذات طائفتين ، وذات منطقتين تكون دولة اتحادية ، كما جاء ذلك في الخسوط التوجيهية لاتفاق شباط/فبراير ١٩٧٧ التي اتفق عليها بين الراحل الأسف مكاريوس والسيد د نكتاش . علاوة على هذا ، فاننا نرى أنه حتى يمكن تحقيق مثل هذه التسوية فان المفاوضات المباشرة بين الطائفتين القبرصيتين على أساس المساواة أمر لا غنى عنه على الاطلاق . وفي ضوء هذه الأسس فان وفد بلادى يود أن يعرب عن تقديره العميق للجهود الدائمة التي يبذلها الأمين العام بهدف الوصول الى تسوية مقبولة بشكل عام . ان هذه الجهود قد سمحت بالتوصل الى اتفاق من عشر نقاط في ١٩ ايار/مايو ١٩٧٩ بين السيد د نكتاش والسيد كبريانو .

ان حكومة باكستان قد اغتبطت بهذا الاتفاق ، وبصفة خاصة لأنها تتأدى باجراء مفاوضات مباشرة بين الطائفتين . ان الاتفاق قد ذهب الى شوط أبعد فقد أُلح على جميع الأطراف المعنية أن تمتنع عن اتخاذ تدابير من شأنها أن تضير باتفاق مثل هذه المفاوضات . ان الحاجة الى التفاوض بين الطائفتين قد أكدها الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/34/620 حيث قال بايضاح ما يلي :

" ليس هناك من بديل لعملية التفاوض المحددة والفعالة اذا أريد تحقيق تسوية

عادلة ودائمة ومقبولة لمشكلة قبرص " . (A/34/620,P.9)

ومثل دول أخرى من تلك التي تسعى الى ايجاد حل عادل ودائم لمشكلة قبرص ، فاننا كنا نأمل في أن المفاوضات بين الطائفتين الواردة في الاتفاق ندى النقاط العشر سوف تستأنف وذلك بشكل ايجابي وفعال وأن تؤدي الى النتائج الايجابية المنشودة . ولكن للأسف فان هذه الآمال قد بقيت آمالا واهية حتى الآن ، ورغم ذلك فليس هناك من سبب يحول دون القيام بجهد معين وذلك من أجل استئناف المفاوضات بين الطائفتين بشكل يعيد الثقة بينهما . وكما ذكر الأمين العام في تقريره هناك أرضية اتفاق كافية لمواصلة المحادثات بين الطائفتين . ان الجانبين قد اتفقا على التشاور بشأن الجوانب الاقليمية والمؤسسية لمسألة قبرص بما في ذلك المسألة العنصرية التي تتعلق بالمنطقتين وبالأمم . وبالمثل فان الجانبين متفقان على انسحاب جميع القوات رغم أن الأجل موضع خلاف فيما يتعلق بسحب هذه القوات . ان الصعوبات ليست عسيرة التذليل نظرا الى التأكيدات المتكررة التي قدمتها الحكومة التركية التي صرحت بأنها سوف تسحب قواتها من الجزيرة . وقد لاحظنا كذلك باغتباط البيانات الأخيرة التي أدلى بها السيد دنكاش الزعيم القبرصي التركي حيث أكد الرغبة الحارة التي تحد وطائفته في استئناف المفاوضات بين أبناء الطائفتين .

ونظرا الى أن استئناف هذه المفاوضات بين الطائفتين يشكل مفتاحا لحل مشكلة قبرص ، فان وفد بلادي يرى أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.40 لا يسمح ببلوغ الأهداف الرئيسية ، أعني السلم والانسجام في قبرص .

أولا ، ان اعتماد مشروع القرار هذا لا يسمح بتوفير الثقة فيما بين الطائفتين وان هذا يمثل شرطا مسبقا اساسيا للتسوية الدائمة والعادلة لمشكلة قبرص .

ثانيا ، ان مشروع القرار المشار اليه انما هو مشروع من جانب واحد وغير كامل ولا يأخذ في الحسبان على الاطلاق آراء القبارصة الأتراك الذين يشكلون أحد الطرفين الأساسيين في المشكلة . ان السيد د نكتاش قد صرح من قبل بأن مثل هذا القرار يتجافى مع روح وجوهر الحل المتفق عليه في اجتماع القمة بين قادة الطائفتين القبرصيتين . علاوة على ذلك ربما يستدعي الأمر التذكير بأن زعيم طائفة القبارصة الأتراك قد اعترض بشدة على قرارات مماثلة اتخذت في محافل دولية مختلفة ، والتي لم تتمكن طائفة القبارصة الأتراك أن تدلي بوجهة نظرها في هذا الشأن . ومن الواضح ، أن أي نهج لا يعامل الطائفتين القبرصيتين التركية واليونانية على قدم المساواة ولا يحترم آراءهما فيما يتعلق بقضايا محددة ، أي حل مثل هذا ليس من شأنه أن يؤدي الى حل أو تيسير ايجاد حل للمشكلة القبرصية .

ثالثا ، ان المقترح الوارد في الفقرات من ١٣ - ١٥ من مشروع القرار يهدف الى ايجاد لجنة مخصصة وفي رأينا ان هذا يستبق الحكم بالنسبة الى نتائج المفاوضات المباشرة بافتراض انعدام تقدم في ذلك .



ان هذا الاقتراح يفترض عدم توفر تقدم لهذه المشكلة ، وذلك من شأنه أن يحول دون نجاح المفاوضات بين الطائفتين ، التي مازالت في الظروف الحالية هي الطريق الوحيد الواقعي من أجل إيجاد حل عادل للمشكلة . وفي هذا الصدد ، فاننا نحترم رأى الأمين العام الوارد في الفقرة ٣٣ من التقرير والذي يقول :

” . . . انني أرى أن فرص استئناف المفاوضات بين الطائفتين في قبرص سوف تتوقف

على مفاوضات عملية .

” . . . وعلى الطرفين مواصلة هذه العملية ، أو أن يجازفا الى أجل غير مسمى

بالاستمرار في الوضع الراهن . . . ” . (A/34/620, Paras. 32 and 33)

ان مسؤولية المجتمع الدولي ، هي أن يشجع على دفع هذه المفاوضات لتغيير الموقف الحالي ، وألا تعتمد تدابير من شأنها أن تعرقل أو تقوض هذه المفاوضات . واننا مقتنعون بأن فرص استئناف المباحثات العملية الفعالة بين الطائفتين ، سوف تتقلص وذلك اذا كان علينا أن نعتد مشـروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.40 ، ذلك المشروع الذي يبتعد عن النهج العملي بعيد المدى الذي أعد بفضل الجهود المستمرة التي بذلها الأمين العام . وكما قلت فيما سبق ، فانه قد تم التوصل الى نتائج مقنعة وذلك بفضل الاتفاق الذي النفاط العشري في ايار/مايو ١٩٧٩ . وفي الحقيقة ، فان اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.40 من شأنه أن يشكل خطوة الى الوراء .

ان المجتمع الدولي يتعين عليه أن يبذل كل جهده وذلك ليتخطى فجوة عدم الثقة القائمة بين الطائفتين ، وأن يكون هناك نهج مقبول لدى الطائفتين . وفي رأى وفدي فان المجتمع الدولي يمكنه أن يتوصل الى هذا الهدف في الظروف الحالية ، وذلك عن طريق تقديم دعمه ومساندته التامة للاتفاق الذي النفاط العشر ، وأن يطلب من الطائفتين أن تستأنفا بأسرع ما يمكن مفاوضات مباشرة بينهما وذلك بشأن النفاط الواردة في تقرير الأمين العام . ان هذا النهج ، وقد صادقت عليه القرارات ذات الصلة التي اعتمدها الأمم المتحدة وعلان جنيف لعام ١٩٧٤ والتوجيهات والاتفاقات القائمة التي قبلها قادة الطائفتين القبرصيتين ، هو وحده الذي سوف يسمح بخدمة قضية الأمن والاستقرار في قبرص .

وفي الختام ، فان وفد بلادي يود أن يفتتم هذه المناسبة ، لكي يهنئ قوة الأمم المتحدة الخاصة بالمحافظة على السلام في قبرص واتاحة الهدوء في هذه الجزيرة . وان باكستان تؤيد مهمة قوات الأمم المتحدة للمحافظة على السلام في قبرص ، وذلك الى حين أن يرى الأمين العام أنه لا حاجة الى بقاء هذه القوة . ولكن يجب ألا يكون في وجود هذه القوة ، الموضوع عن عمل من أجل الوصول الى حل سلمي عادل لهذه المشكلة .

السيد سنكلير (غيانا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمعية العامة تبحث مسألة قبرص للعام السادس . ان الاشتراك العريض للوفود في هذه المناقشة خلال هذا العام السادس ، انما هو دليل على الاهتمام المتزايد حيال تصاعد أزمة قبرص وما تنطوي عليه بالنسبة الى السلم والأمن في البحر الأبيض المتوسط .

وأكثر من ذلك ، فان مسألة قبرص التي تتعرض لها دولة ضعيفة عسكريا وتحت الاحتلال الأجنبي ، هي امتحان لقدرة مجلس الأمن في مساعدة مثل هذه الدول للمحافظة على سيادتها . ولذلك فان هذه المسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة الى وفدي .

ان الأمين العام ، قد ذكر في تقريره أن الفترة التي أنقضت منذ اعتماد الجمعية العامة لقرارها ١٥/٣٣ كانت مشحونة بالنشاط الدبلوماسي المكثف ، وذلك من أجل التوصل الى تحقيق أهداف الأمم المتحدة فيما يتعلق بحل لمشكلة قبرص . ان نتيجة هذه الأنشطة تمثلت في الاتفاق الذي تم التوصل اليه في نيقوسيا تحت رعايته في ١٩ ايار/مايو ١٩٧٩ . ان هذا الاتفاق يورد - كما يقول الأمين العام - الأسس والجراءات والأولويات من أجل استئناف الطائفتين القبرصيتين للمفاوضات التي أوقفت منذ عام ١٩٧٧ . ان وفدي يود أن يعرب عن تقديره للطرفين المعنيين وذلك للروح التي أبدت خلال هذه المفاوضات ، كما يشكر كذلك الأمين العام على الدور الذي قام به في هذا الانجاز . وللأسف ، فانه بعد هذا التقدم الملحوظ ، فان المفاوضات بين الطائفتين قد وصلت الى نقطة الجمود في حزيران/يونيه الماضي .

ان اتفاق ١٩ ايار/مايو ١٩٧٩ ، يؤكد الطابع الفريد لمشكلة قبرص الذي أشار اليه وفدي في العام الماضي . ان هناك مشكلة بشأن اطار للحل قد اتخذت ووافقت عليه الأطراف المعنية واعتمدت من الجمعية العامة ، وأعني بذلك قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) . ان هذا القرار ،

من بين جملة أمور أخرى ، يتعلق بالمفاوضات بين الطائفتين القبرصية والتركية ، ويؤيد مواصلتها . ان هذه المفاوضات قد توقفت عام ١٩٧٧ ، وبعد ذلك بسنتين ، فان الطرفين ، في ايار/ماي-و قد اتفقا على أساس لاستئناف هذه المفاوضات رغم أنه لم يتم انجاز تقدم منذ هذا الاتفاق . ان وفد بلادي ، بهذه المناسبة ، لا يود أن يخوض في التفاصيل فيما يتعلق بهذا المأزق الذي ورد في تقرير الأمين العام . انني أود أن أقول أن غيانا تأسف لأن الطرفين لم يتمكنوا حتى الآن من التوصل الى اتفاق نهائي فيما يتعلق بحل مشكلة قبرص رغم الاتفاق المشار اليه . ان هذا الاتفاق قد أمكن التوصل اليه وذلك لأن الطرفين قد أعربا عن استعدادهما للتفاوض الجدي من أجل التوصل الى حل سلمي عادل . وللأسف فان الاستعدادات لم تكن كافية للتغلب على مشاعر الشك وعدم الثقة ، التي يجب التغلب عليها اذا ما أردنا أن نحز تقدم ما في هذه المفاوضات . ان المأزق الذي نشهده في الوقت الحالي ، يخدم أغراض الاحتلال والغزو . وطالما ظل هذا الأمر ، فان المواقف سوف تتأزم وسيبتعد كل طرف عن الآخر ، وبالتالي عن الحل . ولذلك فانه يتعين على الجمعية العامة أن تلج على اعادة المفاوضات بين الطائفتين بروح ايجابية ، لأنه كما ذكر العديد من قبل ، ليس هناك سوى حل واحد بالنسبة الى مشكلة قبرص ، وهذا الحل لا يمكن التوصل اليه عن طريق أعمال من جانب واحد أو عن طريق سياسة الأمر الواقع ، ولكن يمكن التوصل اليه عن طريق المفاوضات بين الطائفتين القبرصيتين .

ومن الضروري ، بل ومن الضروري للغاية ، أن نتخلص من العادة القديمة التي تتمثل في الاستناد الى التجارب الماضية . وانما كانت هناك أسباب لعدم الثقة ، فاننا سوف نجد لها . اننا نعلم من الفقرة ٣١ من تقرير الأمين العام أنه في اب / اغسطس - ايلول / سبتمبر من هذا العام ، قد أوصى الأطراف ببعض المقترحات التي من شأنها أن تزيل الصعاب التي أصطدمت بها المفاوضات في العام الماضي ، كما أعرب عن رأيه في أنه لو قبلت هذه المقترحات في ذلك الوقت ، لكان من الممكن - للطرفين أن يتفاوضا بشأن العناصر العملية من أجل ايجاد حل كما ورد في اتفاق ١٩ ايار/ماي-و وتوجيهات عام ١٩٧٧ . ان الطرفين قد رفضا هذه المقترحات عند تقديمها في ذلك الوقت ، وبعد ذلك بشهر فان أحد الطرفين - وفقا لتقرير الأمين العام - قد قرر قبول هذا النهج ، بينما أعرب الطرف الآخر عن مخاوفه من دوافع وتوقيت هذه الخطوة \* .

\* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

ما هو مهم انن ، هو اتخاذ موقف جديد بناءً تجاه المفاوضات ، وفي نفس الوقت يجب تحاشي أية أعمال من جانب واحد يكون من شأنها أن تحول دون خلق جو من الثقة والتفهم يهيئ استئناف المفاوضات . لذلك فان وفد بلاى يود أن يشارك الوفود الأخرى في المطالبة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بكل جوانبها ، وبالانسحاب الفوري لكل القوات المسلحة الأجنبية والوجود العسكري الاجنبي من قبرص ، والاستئناف العاجل للمفاوضات بين الطائفتين بحيث تجري بحرية وعلى أساس متساو ، وذلك من أجل التوصل الى تسوية مقبولة من كلا الطرفين للمشكلة في قبرص . اننا نذكر بأن رؤساء دول وحكومات عدم الانحياز في اجتماعهم الذى عقد في هافانا في آب/ افسطس الماضى ، قد ركزوا اهتماما كبيرا على تلك الأعمال .

ان روح قبرص تكمن في قبرص ذاتها ، وليست في خارجها ، ولا يمكن المتاجرة بها في اسواق المنفعة السياسية أو الاستراتيجية . ان وحدة وسلامة أراضي قبرص ، هي أمر مقدس ، ويجب أن تتحرر أراضي قبرص المستقلة من أى احتلال معاد أو أجنبي ان مصير قبرص يجب أن يتحدد ببيد شعبها نفسه ، أى بيد طائفتي قبرص فحسب .

ويود وفد بلاى أن يتوجه بنداء الى جميع القوى الخارجية ، وهو ان الخدمة الكبرى التي يمكنكم أن تقدموها لقبرص والمساعدة العظمى التي تقدمونها اليها هي أن تتركوها وحدها ، وأن تمتنعوا عن التدخل في شؤونها الداخلية ، وأن تحترموا سيادتها واستقلالها وسيادة اراضيها ووحدها وعدم انحيازها . انا لم يكن في استطاعتنا أن نساعد على احراز تقدم في عملية المفاوضات دون التأثير عليها بطريقة أو بأخرى ، انن فان علينا أن نمتنع عن تعقيد هذه العملية .

ان وفد بلاى - من جانبه - مصر على مواصلة ومضاعفة جهودهم سواء داخل مجموعة عدم الانحياز أو في كل مكان للسمعي نحو تأكيد التنفيذ السريع لقرار الجمعية العامة رقم ٣٢١٢ (د - ٢٩) وللحل السلمي لمشكلة قبرص .

وقبل أن اختتم كلمتي ، أود أن أهني الأمين العام على صبره وعلى جهوده الدؤوبة في المهمة الحساسة والصعبة التي أنيطت به من قبل الجمعية العامة في موضوع قبرص .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الى آخر المتحدثين في المناقشة

العامة .

وقد طلب ممثل قبرص أن يسمح له بأن يتحدث ممارسة حقه في الرد . وقبل اعطائه الكلمة أود أن اذكره بقرار الجمعية العامة بأن عليه أن يتحدث من مقعده وألا يزيد بيانه على عشر دقائق .

السيد رولانديس (قبرص) (الكلمة بالانكليزية) : سوف لا أخوض في تفاصيل بيان السيد إرالب لأن العديد من ادعاءاته المتكررة قد رد عليها بصفة ملائمة سواء كان ذلك في بياننا أمام الجمعية العامة أو أمام اللجنة السياسية الخاصة .

ان السيد إرالب يحاول دائما أن يبعد اهتمام الجمعية العامة عن النظر الى تركيا كعمتدي ، ويعمد الى اعطائها صورة السمارى الطيب ، ولكن من دواعي الأسف بالنسبة الى السيد إرالب أن هاتين الصورتين لا تتفقان فيما بينهما ، وسوف اتناول بالتعليق النقاط البارزة من بيانه .

أولا ، يحاول السيد إرالب أن يعطي انطباعا بأن الجانب القبرصي اليوناني ، وبصفة خاصة السيد كبريانو رئيس الجمهورية القبرصية قد عدل عن الخطوط التوجيهية لمكاربوس - دنكتاش ، والواقع ينفي ذلك ، فبينما الجانب القبرصي اليوناني يحترم تماما هذه الخطوط حينما يتقدم بالمقترحات بشأن الاتحاد الفيدرالي في اطار هذه المبادئ ، فاننا نرى الجانب القبرصي التركي يقدم مقترحات لأنشاء دولتين منفصلتين . وقد أكد الرئيس كبريانو هذه الخطوط التوجيهية في ايار/مايو ١٩٧٩ في الاتفاق زى النقاط العشر ، ان الجانب التركي يسعى من جانبه الى ان يتصل من هذه المبادئ مطالباً بتغيير شكلها عن طريق اضافة عبارات " الشائبة الاقليمية " و " الأمم - للقارصة الاتراك " وذلك فير وارد في هذه المبادئ . ان اضافة هذه المصطلحات تعني ابطال هذه المبادئ ، وقد أكد الاستاذ سويسال المستشار الدستوري للجانب التركي ومستشار المفاوضات القبرصي التركي في مفاوضات حزيران /يونيه التي جرت بين الطائفتين مد اتفاق النقاط العشر في بيان أصدره في ١٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ .

ثانيا ، ان الادعاء بأن القبارصة اليونانيين يشنون حملة اقتصادية ضد الطائفة القبرصية التركية ليس فقط ادعاء أجوفا ، بل أنه يمثل سبه . لقد جاء الغازی فحرم السكان الاصليين من جميع ممتلكاتهم وأخرجهم بالقوة من ديارهم ، مدعيا أنهم لا يستطيعون استخدام هذه الممتلكات ، وادعى بعد ذلك أن ضحية الغزو الفاشم مسؤولة عن هذه الصعاب الاقتصادية .

ثالثا ، في محاولة لادخال اللبس ، يسيي\* السيد لمرابل تفسير الوقائع التي وردت في تقرير الأمين العام بشكل قاطع ، قائلا ان الاجتماع الذى جرى بين الرئيس كبريانو والسيد دنكاش كان نتيجة مبادرة شخصية من الأخير . وترد الفقرة التالية في تقرير الأمين العام بتاريخ ٨ تشرين الثاني / نوفمبر على ذلك حيث تقول :

” قام السيد رولانديس بزيارتي في ٤ نيسان / ابريل في جنيف وذكر لي أن الطائفة اليونانية القبرصية سترحب باجتماع قد ادعو اليه على مستوى رفيع ، وذلك للخروج من المأزق المتزايد الحالي ” . ( para 6 و A/34/620 )

رابعا ، سوا\* في اجتماعات الجمعية العامة أو في اللجنة السياسية الخاصة ، فقد وردت اشارات الى البيانات التي ادلى بها السيد دنكاش وفيه بشأن نية تقسيم البلاد . ان موقفنا ليس موقفا افتراضيا ولكنه موقف يستند الى الواقع . لقد قال السيد دنكاش بلفظة لا تقبل اللبس ” انني أعتقد شخصيا أن الوقت قد حان لاقامة دولة منفصلة ” . ان القائد السياسي القبرصي التركي أوزجور الذى يمثل حزبه ٢٣ في المائة من القبارصة الاتراك قال بوضوح ” ان دنكاش يحاول أن يسهم في تقسيم قبرص ” ، وقد ادلى بالعديد من البيانات المماثلة . وقد اشار السيد لمرابل الى معنى في هذا الصدد ذكره السيد بابا دبولوس . ان منطق السيد لمرابل لمنطق قريب حقا . وانذا كان السيد دنكاش لا يفتأ يكرر دعوته الى التقسيم ، فهل لنا أن نسأل السيد بابا دبولوس أن يخبرنا ما هي افراض السيد دنكاش ؟ ان التقسيم لا يعتمد على السيد بابا دبولوس ، ولكنه يدخل في اطار تطلعات السيد دنكاش . ان الصوت المسموع هو صوت السيد دنكاش ، وقد قال نعم للتقسيم منذ عام ١٩٥٤ .

خامسا ، لقد طعن السيد لمرابل في ذكنا\* جميع الحاضرين هنا حينما زعم اننا نسعى الى البعد عن الحل لأننا مسرورون بالموقف الحالي ، وبعبارة أخرى اننا بحثنا عن شخص ليحتل بلادنا ونشعر بالامتنان لأن تركيا قد وافقت على ارسال قواتها الى قبرص . ومن المدهش ان لمرابل لا يطلب منا فقط أن نعرب عن امتناننا بالعدوان التركي ، بل بالمساهمة في نفقات القوات التركية في قبرص . وفيما يتعلق بدور الجيش التركي في قبرص ، فقد أشار السيد لمرابل أمرين سخيفين ، فقد قال ان جيش الاحتلال التركي الذى قام - كما أوضح تقرير لجنة حقوق الانسان الذى وردت الاشارة

اليه - دون اكرثا بعمليات القتل والتدمير ، انما يمثل قوة لحفظ السلام . أية طريقة هذه لحفظ السلام ؟ ان السيد المرالب يجب أن يعلم ان عذره اقبح من ذنبه فيما قال .

ان جهود السيد المرالب لايجاد ذرائع للموقف المأساوى القائم في قبرص بسبب عدوان فاشم ، قد أساءت الى موقف تركيا ويجب أن يكون له من الحكمة مايحده الى الالتزام بالصمت حينما لا يكون لديه شيء حسن يقوله .

انني اناشد كل ممثل منكم عند ممارسته لحق التصويت ، أن يندد بالمعتدين الذين - على فرار تركيا - يفضلون بالطبع أن يسموا أنفسهم حماة السلام ، والذين هم على استعداد لاستخدام جيوشهم لغزو دول أخرى . ان كلا منكم له جارقوى قد يتجه يوما ما الى شن حرب ضد بلاده لينصب من نفسه رجل شرطة كما فعلت تركيا في حالة قبرص .

منذ بضعة دقائق تلقيت من قبرص رسالة بالتلخيص تتضمن بياناً لمن يسمى بوزير الداخلية والاصلاح التركي وقد صدر هذا البيان خلال انعقاد مجموعة المناقشة الخاصة بالاصلاح ، وتنص على مايلي :

”على اثر عملية السلام الموفقة التي بدأت منذ عام ١٩٧٤ واستمرت سنوات ، فان ٢٢١٤٦ أسرة ، وعشرات الآلاف من الأفراد الذين قدموا الى دولة قبرص الاتحادية التركية قد استوطنوا في البلاد ، كما منحوا وضعاً مفضلاً ” .  
وبعبارة أخرى ، فانه منذ عام ١٩٧٤ فان نحو ١٠٠٠٠٠٠ تركي قدموا الى قبرص كمحتلين ، وقد وصف هذا الغزو بأنه حدث سار ومبهج . انه يوجد ١٠٠٠٠٠٠ شخص من تركيا في قبرص ويقال لنا بعد ذلك ان تركيا لا تنوى تقسيم قبرص .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تشرع الجمعية في اتخاذ قرار بشأن هذا البند

صباح الغد في الساعة الحادية عشرة صباحاً .

وأود أن اناشد الوفود أن تتواجد في الموعد المناسب لاجراء التصويت ، وكما قلت فسي مناسبات سابقة ، انني أنوي بدء الاجتماع في موعده المحدد وأن نبدأ في اجراء التصويت بمجرد اكتمال النصاب القانوني وفقاً للنظام الداخلي .

رفعت الجلسة الساعة ١٦ / ٢٥